التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف للسلام، على أساس الحقوق المتكافئة مع الاطراف المشاركة فيه»، وهذه هي المرة الاولى التي يصرّح فيها الاتحاد السوفياتي، علناً، بهذا الرأي، اضافة الى ما ذكره البيان من ان الجانب السوفياتي أعطى، «وفقاً لطلب تقدّمت به منظمة التحرير الفلسطينية، موافقته على فتح ممثلية لها في موسكو»(١٠١).

ويبدو ان التأكيد السوفياتي لمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية بحقوق متساوية مع الاطراف المشاركة الاخرى في مؤتمر جنيف للسلام، كان يُقصد منه التعويض عن التفسير الخاطىء لموقفه من البيان المصري ـ الاردني المشترك، ولكي لا يدّعي بالموافقة على المصالحة مع الاردن. وعلى كل حال، فان هذا قد توافق مع اتجاه السوفيات نحو الاعتراف الكامل بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، حين ذُكر هذا في البيان المشترك، وان هذه الخطوة لم تكن، على الارجح، الاّ مجرّد تعويض عن غلطته السابقة(١٠٢). لكننا، بالاحرى، يمكن ان نعتبرها مؤشراً الى الزيادة الواضحة في الدعم السوفياتي للمنظمة، وانتقاداً للاردن الذي كان، بضغط من الاميركيين، يتجه، أكثر فأكثر، نحو خطط التسوية التي يرعاها كيسنجر، بما في ذلك، طبعاً، المحادثات المباشرة بين الاردن واسرائيل، متجاوزة بذلك مؤتمر جنيف؛ وكذلك، لأن موعد مؤتمر القمة العربي في الرباط كان يقترب. كما تبيّن الدعم السوفياتي الواضح للمنظمة حين روّجت أنباء صحافية ان المسؤولين السوفيات اقترحوا تعديل القرار الرقم ٢٤٢، بحيث يتيح لوفد من منظمة التحرير الفلسطينية الاشتراك في مؤتمر جنيف. والصيغة الجديدة، حسب تلك الانباء، هي ان «تُصدر الجمعية العامة للامم المتحدة، في دورتها المقبلة، قراراً يعترف بحقوق الشعب الفلسطيني وبحقه في تقرير مصيره، ثمّ يُحال هذا القرار على مؤتمر جنيف الذي ينعقد على أساس القرار الرقم ٢٤٢. وبهذه الطريقة يُعدّل القرار؛ فلا يعود يتحدّث عن اللاجئين الفلسطينيين، بل عن حقوق الشعب الفلسطيني»(١٠٣).

وما يقال، هنا، هو ان الظروف اصبحت ملائمة للمنظمة في علاقتها مع الاتحاد السوفياتي لزيادة النشاط الدبلوماسي المبذول منها، ومن عرفات شخصياً، لفرض تحرّكه، في هذا الاتجاه، على أترابه الآخرين. كان لسان حاله يردّد ان ليس ثمّة علاقة من طرف واحد: «العلاقة دائماً بين طرفين. لذلك، لا يمكن القول ان السوفيات هم الذين أقاموا هذه العلاقة من جانبهم وحدهم، وانما هم تقدّموا الينا، ونحن تقدّمنا اليهم. ان العلاقة الجدلية القائمة على أساس الفهم المتبادل هي التي جعلت، وستجعل، العلاقة الفلسطينية ـ السوفياتية، تنمو باطراد». وفي هذا الصدد، استحضر الزعيم الفلسطيني علوم الطبيعة الحديثة، ومنها النظرية النسبية، لتأكيد ان «ليس هناك شيء ثابت، حتى ذلك الذي كان يعتبر ثابتاً بموجب نظريات الفيزياء القديمة لم يعد كذلك في العلم الحديث، فما بالك بالسياسة التي يحرّكها بشر يتحرّكون؟»(١٠٤). على هذا الاساس، وصف زيارته الاخيرة لموسكو بأنها من أهمّ الزيارات، وان النتائج كانت «فوق توقّعاتنا»، خصوصاً وان موسكو «تجاوبت، واستجابت، لمعظم ما طرحته الثورة الفلسطينية من مستلزمات تحتاج اليها في المرحلة الراهنة»(١٠٥).

ويبدو ان من بين تلك «المستلزمات» ادراج قضية فلسطين بنداً مستقلاً في جدول أعمال الجمعية العامة للامم المتحدة، والتأكيد السوفياتي لدعوة منظمة التحرير الفلسطينية الى الاشتراك في المناقشات المتعلّقة بالقضية. وفي هذا الخصوص، كانت موسكو أرسلت، في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٤، مبعوثاً خاصاً الى بيروت، هو رئيس دائرة المنظمات الدولية في وزارة الخارجية السوفياتية، فلاديمير سنيجيريف، الذي اجتمع الى عرفات، وأكد له ان بلاده «ستدعم، بكل امكانياتها، الموقف